

قراءة سريعة لتقرير التنافسية العالمي ٢٠١٤ - ٢٠١٥

للمنتدى الاقتصادي العالمي

التعريف بالتقرير وأهميته :-

تصدرت وسائل الاعلام في السلطنة خلال الاسبوع الماضي مقتطفات انتقائية من تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٤ - ٢٠١٥ للمنتدى الاقتصادي العالمي ، الصادر في اوائل أغسطس من العام الماضي في دافوس سويسرا وهذا التقرير يصدر سنويا منذ ٣٥ عاما . و المنتدى الاقتصادي العالمي هو منظمة دولية تضم كبار الممثلين عن مجتمع الأعمال الدولي وكبار صانعي السياسات في الحكومات ويعمل من أجل تعزيز التفاهم الدولي لمفهوم القدرة التنافسية.

ويعتبر هذا التقرير مرجعا اقتصاديا لرجال الأعمال و المال في العالم ويعتمد عليه بشكل كبير في كيفية تحديد اتجاهات الاستثمارات الاجنبية والدول التي ينبغي الابتعاد عنها ، ولقد زاد اهتمام دول العالم بهذا المؤشر في السنوات الأخيرة لرفع مستوى تنافسيتها بين دول العالم و تحسين رتبها ، حيث انه يشكل مقياساً لمستوى التنافسية يتلوها التحليل للتشخيص وتحديد أولويات الإصلاح ، و للاستفادة من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويرى الخبراء أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى الاسواق العالمية وحيث أن المؤسسات هي التي تتنافس في الاسواق المفتوحة وليس الدول، فإنه على الدول إيجاد البيئة المناسبة التي تمكن المؤسسات من تملك قدرات تنافسية والقدرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، بإعتبار أن المستوى المعيشي لمواطني أي دولة مرتبط بشكل كبير بقدرة مؤسساتها على المنافسة في الأسواق العالمية سواء كان ذلك من خلال التصدير والاستثمار الأجنبي المباشر.

بداية يجب ان ندرك أن التطورات العلمية والتكنولوجيا والتغيرات الاقتصادية التي استجدت خلال العقود الماضية أدت تغيير عناصر التنافسية المتعارف عليها في المفهوم القديم المتمثلة في قدرات الدولة و مواردها الطبيعية وتوفر اليد العاملة الرخيصة، والموقع الجغرافي الذي يسمح لها بالإنتاج بأسعار تنافسية ، إلى مفهوم الميزة التنافسية التي تتمثل في اعتماد الدولة على التكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج، نوعية الإنتاج وفهم احتياجات ورغبات المستهلك، مما جعل العناصر القديمة المكونة للميزة النسبية غير فاعلة ومحدودة الاهمية في تحديد التنافسية.

تعريف التنافسية ومنهجية إعداد التقرير :-

الجدير بالذكر انه توجد العديد من التعريفات للقدرة التنافسية من ضمنها تعريف التنافسية العالمية لعام ١٩٩٨ ، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي ، ب (قدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستديم لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي

الحقيقي ، مع مراعاة الدخل ، والسياسات المناسبة ، والمؤسسات ، وغيرها من السمات الاقتصادية) وبالتالي نجد إن القدرة التنافسية تتطلب توفر سوقاً حرة وعادلة ، لكي تتمكن الدولة من إنتاج سلعة أو خدمة معينة يمكنها اختراق الأسواق المحلية والخارجية وتحصل منه على عوائد تتمكن بموجبها من زيادة الدخل الحقيقي للفرد على المدى البعيد ويتم احتساب مؤشر التنافسية العالمية لكل دولة استناداً إلى أدائها في ثلاث ركائز رئيسية تضم ١٢ عنصراً من الركائز التنافسية تشكل معا صورة شاملة عن طبيعة تنافسية الدول و هي:

المتطلبات الأساسية :- وتشمل المؤسسات، البنية التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الأساسي.

ومحفزات الكفاءة :- وتشمل التعليم العالي والتدريب، فعالية سوق السلع، فعالية سوق العمل، تطوير السوق المالية، الجاهزية التكنولوجية، حجم السوق.

عوامل الابتكار والتطور:- وتشمل مستوى تطور الأعمال التجارية ومستوى الابتكار.

ويتم ترجيح هذه الركائز وفقاً لمرحلة التنمية التي تمر بها كل دولة. وتم تصنيف السلطنة في التقرير الأخير كدولة تمر بمرحلة انتقالية من اقتصاد يستند إلى محفزات الكفاءة إلى اقتصاد تدعمه عوامل الابتكار والتطور وأن القدر الأكبر من الترجيح يقع على محفزات الكفاءة وعوامل الابتكار والتطور .

لقد تم احتساب تصنيفات المؤشر من البيانات المتاحة علناً والاستطلاع التنفيذي للآراء وهو مسح سنوي شامل يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي مع شبكته من المعاهد الشريكة. خلال ذلك العام، حيث تم استطلاع آراء ١٤٠٠٠ من القيادات الاقتصادية في ١٤٤ اقتصاد وتم تصميم الاستطلاع للتعرف على نطاق واسع من العوامل التي تؤثر على المناخ التجاري لاقتصاديات تلك الدول ، ولقد استمد التقرير معلوماته عن عمان من مصدرين (١) مؤسسة البحوث الدولية ، عُمان (٢) الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات (إثراء)

ولقد كلفت الهيئة العامة لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات والتي تعتبر المؤسسة الشريكة للمنتدى الاقتصادي العالمي في السلطنة إحدى بيوت الخبرة لتقديم مجموعة من الاستبانات إلى عينة من كبار رجال الأعمال في السلطنة في إطار استطلاع الرأي الخاص وفق المعايير الموحدة للمنتدى الاقتصادي العالمي والتي تطبق في جميع دول العالم بنفس الأسلوب ويمثل الاستطلاع آراء عينة من التنفيذيين من كبار رجال الأعمال عن بيئة نشاطات الأعمال والعراقيل التي تعترض وتلجم حركة النمو في بلادهم. إن استطلاع آراء التنفيذيين يجمع المعلومات بشأن مجالات مختلفة مثل البيئة الاقتصادية الكلية الإجمالية والبيئة الضريبية والإشرافية وسوق العمل والممارسات السلبية في الاقتصاد ونوعية البنية الأساسية والنظام التعليمي في البلاد. وبعد ذلك يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي باستخدام هذه المعلومات من أجل وضع مؤشر القدرة التنافسية العالمي

وهو عبارة عن أداة فعالة وقوية لصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم إذ إنه يساعد في توضيح وإبراز نقاط الضعف في مجالات معينة ووضع مؤشرات وحدود قياس بالنسبة للبلد مقابل البلدان الأخرى التي يغطيها المؤشر.

من المهم الإشارة إلى أن منهجية التقرير يعتمد على استطلاعات الرأي ، وهي تشكل ما نسبته ٧٠ في المائة من وزن المؤشر، ثم البيانات والإحصاءات وغيرها من مصادر تشكل ٣٠ في المائة من وزن المؤشر. وأن نتائج المؤشر ليس بيد مؤسسة واحدة، بل هو نتيجة عمل كثير من المؤسسات التي قد لا ترتبط بعضها البعض بشكل مباشر. فمثلا، هناك مؤشرات لها علاقة مباشرة بممارسة الأعمال التجارية من قبيل مهام وزارة التجارة والصناعة مثل المدة اللازمة لتأسيس الشركات، و المنافسة المحلية، و معوقات التجارة عبر الحدود، ومستوى توجيه وتثقيف العملاء، وأخرى بيد وزارة العمل مثل ممارسات الفصل والتوظيف، وتوافر العلماء والمهندسين، وبعضها بيد الشركات ورجال الأعمال مثل انفاق الشركات على البحث والتطوير، وكفاءة مجالس إدارات الشركات، و وفي الوقت ذاته هنالك العديد من المعايير غير المرتبطة مباشرة بالتجارة وجذب الاستثمارات مثل حالات الملاiria، ونسبة الالتحاق بالتعليم المتوسط، ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي، واستخدام الإنترنت، وبراءات الاختراع، و المدفوعات غير القانونية والرشا.

وهكذا فنحن أمام مؤشرات تشمل مدى التطور المعيشي للدولة و لا تنحصر على قدرة الاقتصاد على جذب الاستثمارات العالمية، وبالتالي العالم يعيش في سباق وفي كثير من الاحيان مركزنا يبدوا أحيانا كأنه متراجع ولكن الواقع يشير الا أن سبب التراجع تحسن الوضع في الدول الأخرى وعجزنا عن تحسين مستوى أدائنا والاستمرار في التحسين .

الدول الحاصلة على مراتب متقدمة في التقرير :-

ووفقا لمؤشرات تقرير التنافسية العالمية فقد تصدرت سويسرا المرتبة الأولى في المؤشر للعام السادس على التوالي، فيما لا تزال سنغافورة في المرتبة الثانية وفنلندا في المرتبة الرابعة وألمانيا في المرتبة الخامسة بعد تراجع كليهما مرتبة واحدة. فيما صعدت ثلاث درجات لتحتل اليابان المرتبة السادسة ، واستقرت وهونغ كونغ في السابعة ، بينما تمكنت الولايات المتحدة من تحسين وضعها التنافسي للعام الثاني على التوالي ، لتتقدم مرتبتين وتحتل المركز الثالث على خلفية المكاسب التي حققتها في مجالي الإطار المؤسسي والابتكارات . أما في أوروبا، فاحتلت هولندا المرتبة الثامنة، والمملكة المتحدة في المرتبة التاسعة مرتفعة مرتبة واحدة. بينما حلت السويد في المرتبة العاشرة ضمن أعلى ١٠ اقتصادات تنافسية في العالم.

ترتيب السلطنة ودول مجلس التعاون في التقرير :-

ولقد أظهر التقرير بان سلطنة عمان قد واصلت تراجعها للسنة الرابعة على التوالي حيث تراجع ترتيبها ١٣ درجة الى المركز ٤٦ من المركز ٣٢ في تقرير العام الماضي ، كما أظهر أن الإمارات حلت في المركز ١٢ عالمياً، بعدما تقدمت سبع درجات عن العام الماضي. و في التقرير، الذي قوّم التنافسية في ١٤٤ دولة حول العالم، حلت قطر في المركز ١٦

والسعودية في المركز ٢٤ ، والكويت في المركز ٤٠ ، والبحرين في المرتبة ٤٤ ، والسلطنة في المرتبة الأخيرة خليجيا بعد ان كانت في المرتبة الرابعة في العام الماضي .

أداء السلطنة دول مجلس التعاون في جميع المحاور والمؤشرات للعام ٢٠١٤

س	ك	ق	ب	ا	ع	المجموعات والمؤشرات الرئيسية
٢٤	٤٠	١٦	٤٤	١٢	٤٦	الترتيب العام
١٥	٣٢	٥	٢٩	٢	١٩	(١) مجموعة المتطلبات الاساسية (٦٠%)
٢٥	٥٥	٤	٢٩	٧	٢٤	المؤسسات
٣٠	٦١	٢٤	٣١	٣	٣٣	البنية التحتية
٣	٢	٤٧	٥	٦	٥	بيئة الاقتصاد الكلي
٨٢	٢٨	٤٠	٣٨	٥٤	٤٨	الصحة والتعليم الأساسي
٣٣	٨٣	٢٠	٤٠	١٤	٤٩	(٢) مجموعة محفزات الكفاءة (٣٥%)
٥٧	٨١	٣٨	٥٥	٦	٧٩	التعليم العالي والتدريب
٣٥	١٠٦	٤	٢١	٣	٢٨	فعالية سوق السلع
٦٤	١١٦	١٠	٢٦	٨	٢٨	فعالية سوق العمل
٣٠	٧٧	١٣	٣١	١٧	٢١	كفاءة الأسواق المالية
٤٥	٧٤	٣١	٣٤	٢٤	٥٧	الجاهزية التكنولوجية
٢٠	٦٧	٥٩	٩٩	٤٦	٧٣	حجم السوق
٣٢	٩٥	١٥	٥٥	٢١	٥٨	(٣) مجموعة عوامل الابتكار والتطوير (٥%)
٣٠	٧٦	١٢	٤٥	١٤	٥٦	تطور الأعمال التجارية.
٣٣	١١١	١٤	٦٠	٢٤	٦٤	محور الابتكار

لقد ضم تقرير التنافسية العالمية ١٤ دولة عربية ، واحتلت دول مجلس التعاون الست مراكز متقدمة في التقرير حيث احتلت دولة الإمارات مركز الصدارة بين الدول العربية وكذلك دول الشرق الأوسط، حيث تبوأ المركز ١٢ عالميا، متقدمة بسبعة مراكز عالميا من الترتيب ١٩ عالميا في العام الماضي، وهو تطور كبير، والواقع أن هذه هي السنة الرابعة على التوالي التي يتقدم فيها مركز الإمارات، كما أنها الدولة الوحيدة التي تحسن ترتيبها الدولي لهذا العام بينما تراجع ترتيب باقي دول مجلس التعاون، وهو ما يعكس ما قامت به الإمارات من إصلاحات لتعزيز درجة تنافسيتها العالمية، التي شملت الإصلاحات المؤسسية، حيث تحتل كفاءة المؤسسات في الامارات المرتبة السابعة على المستوى الدولي، وتعزيز البنى التحتية

المركز الثالث عالميا، يعززها في ذلك وضع اقتصادي قوي على المستوى الكلي، حيث تحتل المركز الخامس عالميا بالنسبة لاستقرار اقتصادها الكلي. أما بالنسبة لكفاءة نظام التعليم العالي والتدريب فتحتل الإمارات المركز السادس عالميا، كما تحتل المركز الثالث عالميا بالنسبة لكفاءة سوق السلع، والمركز الثامن عالميا بالنسبة لكفاءة سوق العمل، وهي عوامل جميعها تعد حيوية في حساب مؤشر التنافسية لدول العالم.

و تراجع ترتيب قطر هذا العام بين دول المجلس إلى المركز الثاني، كما تراجع ترتيبها العالمي من المركز ١٣ إلى المركز ١٦، على الرغم من ارتفاع درجة استقرارها الاقتصادي الكلي، حيث تحتل المركز الثاني عالميا، وكفاءة مؤسساتها وسوق السلع فيها، حيث تحتل المركز الرابع عالميا، غير أن الاقتصاد القطري يواجه تحدي تركيز مصادر الدخل فيه، وسيظل تنوع هيكلها الاقتصادي أهم التحديات التي تواجهها في المستقبل، وهو ما يتطلب المزيد من الإصلاحات المؤسسية ورفع مستويات التعليم ورفع درجة استعدادها التكنولوجي.

وقد فقدت السعودية أربعة مراكز هذا العام على المستوى الدولي، حيث تراجعت من المركز ٢٠ إلى المركز ٢٤، وهو العام الرابع على التوالي الذي يتراجع فيه ترتيب المملكة عالميا، ومع ذلك استمرت في احتلال المركز الثالث بين دول المجلس مقارنة بالعام الماضي، وواقع الحال أنه على الرغم من أن المملكة هي أكبر دول المجلس فإنها تواجه تحديات اقتصادية كلية عديدة، على الرغم من أنها تحتل الترتيب الرابع عالميا بالنسبة لعوامل استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وهو ما يعكس أساسا ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية (أثناء اعداد التقرير) التي تمثل أهم المزايا النسبية التي تتمتع بها المملكة. غير أنه من ناحية أخرى ترتفع تحديات سوق العمل في الوقت الحالي للمملكة، حيث يعد انخفاض كفاءة سوق العمل من أسوأ المؤشرات في الأداء التنافسي للمملكة، في الوقت الذي تنخفض فيه كفاءة نظام التعليم والصحة مقارنة بالدول ذات مستويات الدخل المماثلة، كما ينخفض الاستعداد التكنولوجي بشكل عام. ومن الواضح أن المملكة تحتاج إلى استخدام احتياطيها المالي الضخم حاليا في إرساء أسس تنوع هيكلها الاقتصادي، وذلك لرفع قدرة الاقتصاد الوطني على خلق الوظائف اللازمة لمواجهة الأعداد الكبيرة من الداخلين إلى سوق العمل، بدلا من توجيه الجانب الأكبر من الإنفاق العام إلى الإنفاق الجاري، الذي يعكس ارتفاع الدور الذي تؤديه الدولة في الاقتصاد الوطني مقارنة بالقطاع الخاص، خصوصا بالنسبة لتقديم الخدمات العامة الأساسية.

على الجانب الآخر تراجع ترتيب الكويت بأربعة مراكز من المركز ٣٦ إلى المركز ٤٠ عالميا، متأثرة بانخفاض ترتيبها في معظم المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية بسبب ضعف كفاءة المؤسسات وانخفاض كفاءة نظام التعليم وضعف درجة الاستعداد التكنولوجي وانخفاض القدرة الابتكارية للاقتصاد، وضعف كفاءة سوقي العمل والسلع، وانخفاض كفاءة البنى التحتية، وقد احتلت الكويت هذا العام المركز الرابع بين دول المجلس وذلك محل عمان التي احتلت المركز الأخير.

تراجع ترتيب البحرين الدولي كذلك للعام الرابع على التوالي من المركز ٣٧ إلى المركز ٤٤ هذا العام، وتحتل المركز الخامس بين دول مجلس التعاون، ومقارنة بباقي دول المجلس، حيث ترتفع كفاءة سوقي العمل والسلع في البحرين، وكذلك تطور قطاعها المالي، ينخفض مستوى الاستقرار الاقتصادي الكلي للبحرين، حيث تحتل المركز ٤٧ عالميا، وينخفض حجم السوق المحلي حيث تحتل المركز ٩٩ عالميا، وتحتاج البحرين إلى النهوض بقطاعي التعليم والصحة وتعزيز البنى التحتية لرفع تنافسيتها على المستوى الدولي.

وأخيرا فقد ترحل ترتيب عمان إلى المركز الأخير بين دول مجلس التعاون، في الوقت الذي تراجع فيه ترتيبها الدولي بصورة واضحة بعد أن فقدت ١٣ مركزا بتراجع ترتيبها على المستوى الدولي من المركز ٣٣ إلى المركز ٤٦ عالميا، وهي أكثر دول مجلس التعاون تراجعا لهذا العام، وعلى الرغم من ارتفاع درجة استقرارها الاقتصادي الكلي، حيث تحتل المركز السادس عالميا، إلا أنها على الجانب الآخر تواجه ضعفا في كفاءة التعليم العالي والتدريب وكفاءة نظم التعليم الأساسي والنظام الصحي، فضلا عن ضعف الاستعداد التكنولوجي وانخفاض القدرة الابتكارية للاقتصاد.

ترتيب دول مجلس التعاون وفق مؤشر التنافسية العالمية خلال السنوات الخمسة الماضية

البلد	الترتيب	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١١-٢٠١٢	٢٠١٢-٢٠١٣	٢٠١٣-٢٠١٤	٢٠١٤-٢٠١٥
الإمارات	١	٢٥	٢٧	٢٤	١٩	١٢
قطر	٢	١٧	١٤	١١	١٣	١٦
السعودية	٣	٢١	١٧	١٨	٢٠	٢٤
الكويت	٤	٣٥	٣٤	٣٧	٣٦	٤٠
البحرين	٥	٣٧	٣٧	٣٥	٤٣	٤٤
عمان	٦	٣٤	٣٢	٣٢	٣٣	٤٦

كيف يمكن للسلطنة ان تحسن مستوى تنافسيتها وترفع من مستوى ترتيبها:-

قبل الاجابة على هذا السؤال ينبغي علينا ان نستوعب بالتفصيل تركيبة المؤشر ومحاوره الاساسية والعناصر التفصيلية التي تتفرع من كل محور ، حيث يتناول تقرير التنافسية أهم مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم حيث يعتمد التقرير على ثلاثة مؤشرات رئيسية تتضمن اثني عشر محورا اقتصاديا أطلق عليها "الأعمدة الأثني عشر للتنافسية " ويتضمن كل محور عددا من المحاور الفرعية والتي يبلغ عددها حوالي ١١٤ محورا فرعيا:

المؤشر الأول :- المتطلبات الأساسية وتضم :

- محور المؤسسات
- محور البنية التحتية
- محور استقرار الاقتصاد الكلي
- محور الصحة والتعليم الأساسي

المؤشر الثاني : عوامل تعزيز النمو وتضم:

- محور التعليم العالي والتدريب
- محور كفاءة أسواق السلع
- محور كفاءة اسواق العمل
- محور كفاءة الاسواق المالية
- محور الجاهزية التكنولوجية
- محور حجم السوق

المؤشر الثالث : عوامل تعزيز الابتكار وتضم:

- محور بيئة قطاع الاعمال
- محور الابداع والابتكار

لقد تراجعت السلطنة في محور المؤسسات من الترتيب ١٣ في سنة ٢٠١٣ الى ٢٤ في هذه السنة وبالرغم من ذلك فإن الوضع ما زال مقبول نسبيا بالمقارنة مع المحاور الاخرى فبجانب الحاجة الى تشريعات توفر الحماية للمستثمرين حيث حصلت السلطنة على اضعف ترتيب في هذا المحور يتطلب الامر التركيز في المؤسسات العامة على (١) اشكالية زيادة

عبء التشريعات الحكومية على التنافسية وضرورة الحد من تلك التشريعات والتدخل في كل صغيرة وكبيرة حيث تقوم المؤسسات الحكومية بعشرات الزيارات التفتيشية للمنشآت التجارية (٢) واستمرار تقديم الدفعات غير الموثقة والرشوة (٣) تحسين كفاءة الاطار القانوني في تسوية النزاعات (٤) تحسين كفاءة الاطار العام القانوني في طعن الإجراءات الحكومية (٥) رفع مستوى شفافية رسم السياسات الحكومية

وفيما يتعلق بالمؤسسات الخاصة (١) التعامل مع تدني أخلاقيات المؤسسات الخاصة (٢) مشكلة ضعف المعايير المحاسبية والتدقيق (٣) وعدم كفاءة مجالس إدارة الشركات / (الحوكمة) (٤) وتوفير المزيد من الحماية لحقوق صغار المستثمرين

وفي محور استقرار الاقتصاد الكلي حصلت السلطنة على نتائج جيدة في عوامل استقرار البيئة الاقتصادية الكلية ، إلا اننا يجب ان نكون حذرين لأن ذلك يرجع أساسا لارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية أثناء اعداد التقرير ومع تقلبات أسعار النفط من المتوقع ان تشهد التقارير القادمة تراجعاً كبيراً في هذا المحور في حالة عدم تحقيق التنويع الاقتصادي .

و في محور الصحة والتعليم الأساسي ينبغي على السلطنة التركيز على (١) خفض معدل وفيات الرضع (٢) تحسين جودة التعليم الأساسي (٣) رفع معدل الالتحاق في التعليم الأساسي.

أما في محور التعليم العالي والتدريب يتوجب العمل على (١) تحسين جودة النظام التعليمي (القدرة على تلبية متطلبات الاقتصاد التنافسي) (٢) تحسين جودة تعليم العلوم والرياضيات (٣) ورفع جودة كليات إدارة الأعمال (٤) زيادة مستوىولوج الى الانترنت في المدارس (٥) وزيادة فرص توفر خدمات البحث والتدريب محليا (٦) وزيادة تدريب العاملين في المنشآت التجارية.

وفي محور كفاءة السوق يتطلب الامر (١) تحسين المنافسة المحلية و (٢) زيادة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . (٣) وفي نفس الوقت نجد أن التحكم في التضخم بموجب التدخلات الحكومية من خلال هيئة حماية المستهلك قد أدى الى ارتفاع مستوى التحكم في الاسواق بدرجات كبيرة وبطريقة غير طبيعية وقد يؤدي ذلك الى تبعات خطيرة في الفترة المقبلة تؤدي الى تدهور كفاءة السوق ما لم يتم البدء في تنفيذ قرار مجلس الوزراء الخاص برفع الحظر عن موافقة هيئة حماية المستهلك قبل زيادة اسعار السلع والخدمات الضرورية والذي تقرر تأجيل تطبيقه الى ما بعد اصدار التشريعات الخاصة بحماية المستهلك.

اما فيما يتعلق بمحور كفاءة سوق العمل يتطلب الامر معالجة مشكلة (١) التدخلات الحكومية خاصة في اجراءات الفصل والتشغيل (٢) ومشكلة عدم التناسق بين الاجور والانتاجية (٣) بجانب مشكلة ضعف الحقوق القانونية (للمقرضين والمقرضين) .

و في محور الجاهزية التكنولوجية يتطلب السعي نحو (١) توفير التقنيات الحديثة لتحسين الانتاجية و (٢) العمل على الاستيعاب التكنولوجي على مستوى المؤسسات (٣) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر لنقل التكنولوجيا و (٤) زيادة مستوى اشتراكات الانترنت في الحزم العريضة (Broad Band) بجانب (٥) توسعة خدمات واستخدام نطاق الانترنت (Bandwidth) .

وفي محور حجم السوق فإن حجم الاسواق المحلية صغير ويتطلب اتخاذ السياسات الكفيلة بتوسعتها.

أما فيما يتعلق في مجموعة عوامل الابتكار والتطوير فالوضع غير مرض ويتطلب تطوير بيئة العمل من خلال (١) زيادة عدد الموردين المحليين للسلع والخدمات (٢) رفع مستوى جودة الموردين المحليين (٣) العمل على تطوير العناقيد وترابط القطاعات (٤) وتحسين بيئة الميزة التنافسية (٥) وزيادة الكفاءات التسويقية للشركات.

بينما يتطلب محور الابتكار (١) تحسين البيئة الممكنة للابتكار (٢) وتحسين جودة مؤسسات البحث العلمي (٣) وزيادة انفاق الشركات على البحث والتطوير (٤) وإيجاد المزيد من التعاون بين الجامعات والشركات في البحث و التطوير و (٥) زيادة حجم المهندسين والعلماء في السوق المحلي (٦) والعمل على زيادة عدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة.

ولقد تبين من خلال إستطلاع الرأي و المسح الميداني لآراء المديرين والرؤساء التنفيذيين حول بيئة الأعمال بأن من اكثر اربعة عوامل اشكالية للتنافسية في ممارسة الاعمال في الشركات والمؤسسات (في القطاعين المشترك والخاص) في مختلف الأنشطة الاقتصادية في القضايا ذات العلاقة بالقدرة التنافسية وبيئة الأعمال ساهمت في انخفاض ترتيب السلطنة في التنافسية و وترتيبها حسب اهميتها :-

١. تشريعات العمل المقيدة
٢. عدم كفاءة المستوى التعليمي للقوى العاملة
٣. عدم كفاءة الإدارة الحكومية البيروقراطية
٤. تدني مستوى أخلاقيات العمل لدى العمالة الوطنية

والأمر يتطلب معالجة هذه النقاط في مشروع قانون العمل الجديد.

الجدير بالاشارة أن العوائق التي تواجه القطاعات الاقتصادية الانتاجية مرتبطة بتلك التي تواجه القطاعات غير الانتاجية الاخرى و لا يمكن علاج مشاكلها بمعزل عن بعضها الآخر ، ولقد ساهم في تفاقم الوضع التداخل الكبير في اختصاصات الوحدات الحكومية وعجز صانع القرار من حسم المواضيع وإيجاد علاج للإشكاليات والتحديات ، ولقد ساهم في تفاقم الوضع وجوده قانون "تنظيم الجهاز الإداري للدولة الذي صدر في سنة ١٩٧٥ والذي يمكن اعتباره القانون الثاني من حيث الأهمية (بعد النظام الأساسي للدولة) والذي تم الاستناد اليه في ديباجة معظم المراسيم والقوانين التي صدرت على مدى الأربعين سنة الماضية اكثر من اي قانون اخر والملاحظ أن معظم مواد هذا القانون غير متواكبة لا مع الهيكلية الحالية للجهاز الاداري للدولة و لا مع ما ورد في النظام الاساسي من اختصاصات مجلس الوزراء حيث نجد أهم المجالس والهيئات الحكومية لا توجد سلطة مباشرة لمجلس الوزراء عليها ونجم عن هذا الوضع عدم قدرة الوحدات الحكومية حسم الامور والخروج من الحلقة المفرغة . من المتطلبات الأساسية لتحسين التنافسية تحسين الأداء الحكومي وتحسين الأداء الحكومي يتطلب اعادة النظر في هيكلية الحكومة واعادة صياغته ليشتمل على قواعد وإجراءات تمنح صاحب القرار الادوات التي يتطلبها.

وفي المقابل فإن رفع الأداء التنافسي يتطلب إصلاح هيكل المؤسسات ورفع كفاءة قطاعات التعليم والصحة وتعزيز الاستثمارات في البنى التحتية وإصلاح أسواق العمل والسلع ورفع درجة الاستعداد التكنولوجي والقدرة الابتكارية للسلطنة و لا يمكن تحقيق ذلك بدون اعادة النظر في منظومة التخطيط الاقتصادي والانتقال من الاسلوب التقليدي الحالي الى اسلوب علمي يعتمد على ادارة الاداء ويكون قادراً على تحقيق اهداف محددة قابلة للقياس ويعالج اشكاليات التداخل بين اختصاصات الوحدات الحكومية المختلفة وتطبيق نظم التخطيط الاقتصادي التي تعتمد على ادارة الاداء (Performance Management System) وكذلك نظام تقييم ومتابعة (Monitoring & Evaluation System) القطاعات الانتاجية لتشتمل مقارنة ما تم تحقيقه بما يجب تحقيقه من خلال الاهداف السنوية المحددة ، علما ان العديد من الممارسات الدولية الجيدة في هذا المجال تضع وثائق اطارية للنتائج يمكن الاستفادة منها ؟.

السؤال الأخير من هو المسؤول عن التخطيط ، و ماذا سيعمل بخارطة الطريق التي نضعها أمامه ؟

محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي

رئيس مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية العمانية

٥ مارس ٢٠١٥م

أداء السلطنة ودول مجلس التعاون في جميع المحاور والمؤشرات للأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤

س ٢٠١٤	ك ٢٠١٤	ق ٢٠١٤	ب ٢٠١٤	ا ٢٠١٤	التغير	الترتيب لعام ٢٠١٤ من اصل (١٤٤)	الترتيب لعام ٢٠١٣ من اصل (١٤٨)	٪	المجموعات والمؤشرات الرئيسية
٢٤	٤٠	١٦	٤٤	١٣	١٣-	٤٦	٣٣		الترتيب العام
١٥	٢٢	٥	٢٩	٢	٦-	١٩	١٣		٢) مجموعة المتطلبات الأساسية
٢٥	٥٥	٤	٢٩	٧	١١-	٢٤	١٣	٢٥ ٪	١) محاور المؤسسات
٢٢	٥١	٧	٢٩	٢٣	٩-	٣٠	٢١	مؤسسات عامة ٧٥٪	١,٠١ حقوق الملكية
٢٨	٨٣	٥	٣١	١٨	٥-	٢٩	٢٤		١,٠٢ حماية الملكية الفكرية
٢٥	٥٧	٤	٣٥	٧	٩-	٢٤	١٥		١,٠٣ هدر الأموال العامة
١٢	٥٦	٢	٢٨	٣	١-	١٤	١٣		١,٠٤ الثقة العامة في السياسيين
٢٢	٥٧	٥	٢٨	٤	١٣-	٢٩	١٧		١,٠٥ الدفعات غير الموثقة والرشوة
٢٦	٣٧	١٣	٤٧	٢٢	-	٢٩	٢٩		١,٠٦ استقلال القضاء
٢٥	٨١	١	٢٦	٥	٧-	٢٠	١٢		١,٠٧ الوساطة في اتخاذ القرارات الحكومية
١٢	٩٢	١	١٧	٢	١-	٦	٥		١,٠٨ الهدر في الانفاق الحكومي
٤٥	١٣٥	١	١١	٣	٧-	١٤	٧		١,٠٩ عبء التشريعات الحكومية
٣٤	٦٥	٦	٤٠	١٧	١٣-	٢٧	١٤		١,١٠ كفاءة الاطار القانوني في تسوية النزاعات
٢٧	٤٥	٤	٢٩	١٥	١٩-	٣٧	١٨		١,١١ كفاءة الاطار العام القانوني في طعن الإجراءات الحكومية
٢٨	١٠٣	٥	٢٦	١٠	١٠-	٣١	٢١		١,١٢ شفافية رسم السياسات الحكومية
٦٢	٧٢	٩	١٣٠	١٠	٧-	١١	٤		١,١٣ كلفة مواجهة الارهاب على النشاط التجاري
١٧	٣٠	١	٦٨	٢	١-	٥	٤		١,١٤ تكلفة العنف والجريمة على النشاط التجاري
١٠	٤٣	٢	١٤	١	-	٣	٣		١,١٥ الجريمة المنظمة كعبء على النشاط التجاري
٣٤	٥٧	٣	٣٦	٧	٥-	٢٧	٢٢		١,١٦ الاعتماد على خدمات الشرطة لتطبيق القانون
٣٠	٦١	٩	٢٧	١١	٥-	٢٥	٢٠	مؤسسات خاصة ٢٥ ٪	١,١٧ أخلاقيات المؤسسات الخاصة
٣٣	٧٣	١٠	١٧	٢٦	١٠-	٢٩	١٩		١,١٨ قوة المعايير الحاسبية والتدقيق
٤٩	١٢٧	١٢	٤٥	١٥	٩-	٣٧	٢٨		١,١٩ كفاءة مجالس إدارة الشركات / (الحوكمة)
٢٢	٧٣	٥	١٩	١٦	٥-	١٧	١٢		١,٢٠ حماية حقوق صغار المستثمرين
٢٢	٦٨	١٠٥	٩٨	٨٣	١	٨٣	٨٤		١,٢١ صرامة حماية المستثمرين
٣٠	٦١	٢٤	٣١	٣	١-	٢٣	٢٢	٢٥ ٪	٢) محور البنية التحتية
٢٩	٦٧	٢٦	٢١	٣	٨-	٢٥	١٧	٥٠ ٪	٢,٠١ جودة البنية التحتية العامة
٢٦	٤٨	٣٤	٢٢	١	٥-	٨	٣		٢,٠٢ جودة الطرق
٥٠	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ		٢,٠٣ جودة السكك الحديدية
٤٠	٨٢	٢٤	١٥	٣	١٠-	٢٣	٢٣		٢,٠٤ جودة الموانئ
٤١	١٠٠	١٢	٣٩	٢	٧-	٤٢	٣٥		٢,٠٥ جودة النقل الجوي
٢٤	٥٨	٢٦	٧١	٦	١٠	٥٣	٦٣		٢,٠٦ عدد المقاعد المتاحة للطيران اسبوعيا/كم
٢٦	٦٣	١٥	٣١	١١	١-	٢٠	١٩	٥٠ ٪	٢,٠٧ جودة مصادر الطاقة الكهربائية
٥	٣	٢١	٨	٦	١٠-	١٨	٨		٢,٠٨ خطوط الهاتف الثابتة / الأرضية
٧٠	٧٥	٦٠	٥٣	٥٠	١	٨٨	٨٩		٢,٠٩ اشتراكات الهواتف الخلوية
٤	٣	٢	٤٧	٥	١-	٦	٥		٣) محور استقرار الاقتصاد الكلي
٦	٢	٣	٩٨	٥	-	٨	٨		٢,٠١ الموازنة العامة ٪ للدخل القومي

س ٢٠١٤	ك ٢٠١٤	ق ٢٠١٤	ب ٢٠١٤	ا ٢٠١٤	التغير	الترتيب لعام ٢٠١٤ من اصل (١٤٤)	الترتيب لعام ٢٠١٣ من اصل (١٤٨)	٪	المجموعات والمؤشرات الرئيسية
٧	٣	٢	٢٩	١١	٥-	١٣	٨	٢٥٪	٣,٠٢ معدل الادخار القومي ٪ للدخل القومي
٧٢	١	٦٣	٦٧	١	٤٥	١	٤٦		٣,٠٣ معدل التضخم السنوي
٢	٣	٥٠	٧٤	٩	١	٤	٥		٣,٠٤ حجم الدين العام ٪ للدخل القومي
٢٦	٢٤	٢٣	٥٦	٣٠	١	٣٣	٣٤		٣,٠٥ التصنيف الائتماني للدولة
٥٠	٨٢	٢٨	٤٠	٣٨	٦-	٥٤	٤٨	٢٥٪	(٤) محور الصحة والتعليم الأساسي
١٣	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ	١	١	٥٠٪	٤,٠١ أثر الملايا على الاعمال
١٦	م غ	م غ	م غ	م غ	١١-	١٣	١		٤,٠٢ معدل انتشار الملايا
٣٥	٥٦	٦٦	٤٥	٢	٤٠	٣٢	٧٢		٤,٠٣ أثر السل على الاعمال
٧٠	٣٧	٢٧	٥٨	٤٥	٣١-	٦٤	٣٣		٤,٠٤ معدل انتشار السل
١	١	١	١	١	٨٢	١	٨٣		٤,٠٥ أثر الإيدز على الاعمال
٧١	٢٥	١٨	٥٦	٣٠	٥٤-	٦٥	١١		٤,٠٦ معدل انتشار الإيدز
٤٦	٥٦	٤١	٥٠	٤٤	١٠-	٥٧	٤٧		٤,٠٧ معدل وفيات الرضع
٥١	٦٨	٣٦	٤٦	٤١	٣٥	٤٥	٨٠		٤,٠٨ متوسط توقع الحياة
٦٩	١٠٤	٩	٤٧	١٣	١٦-	٧٣	٥٧	٥٠٪	٤,٠٩ جودة التعليم الأساسي
٥٠	٨٦	٨٢	٥١	٩٨	١-	٥٢	٥١		٤,١٠ معدل الالتحاق في التعليم الأساسي
٣٣	٨٣	٢٠	٤٠	١٤	١٠-	٤٩	٣٩		(٢) مجموعة محفزات الكفاءة (عوامل تعزيز النمو
٥٧	٨١	٣٨	٥٥	٦	٢٢-	٧٩	٥٧	١٧٪	(٥) محور التعليم العالي والتدريب
٧	٣٤	٩	٥٣	٦٤	٣٨-	٦٠	٢٢	٣٣٪	٥,٠١ معدل الالتحاق في التعليم الثانوي
٥٥	٦٧	١٠٧	٧٦	م غ	٣-	٨٣	٨٠	الكم	٥,٠٢ معدل الالتحاق في التعليم العالي
٤٧	١٠٥	٣	٣٨	٩	٢٨-	٨١	٥٣	٣٣٪	٥,٠٣ جودة النظام التعليمي (القدرة على تلبية متطلبات الاقتصاد التنافسي)
٧٣	١٠٢	٦	٥٨	١١	٨-	٩٥	٨٧		٥,٠٤ جودة تعليم العلوم والرياضيات
٧٨	٨٧	١٠	٥٩	١٨	٢٥-	١١٣	٨٨		٥,٠٥ جودة كليات إدارة الأعمال
٦٣	٨٠	٢٥	٣٩	١٨	١٣-	٦٠	٤٧		٥,٠٦ الولوج الى الانترنت في المدارس
٧٣	١٠٠	١٩	٤٢	١٧	٢١-	٩٤	٧٣	٣٣٪	٥,٠٧ توفر خدمات البحث والتدريب محليا
٦٠	٩٧	٦	٢٩	١١	١٦-	٤٩	٣٣	العمل	٥,٠٨ مدى تدريب العاملين في النشاط التجاري
٣٥	١٠٦	٤	٢١	٣	١٠-	٢٨	١٨	١٧٪	(٦) محور كفاءة السوق
٤٠	١١٤	١٨	٤٦	٩	١٩-	٧٣	٥٤	٦٧٪	٦,٠١ شدة المنافسة المحلية
٣٢	١٠٠	٩	٥٧	١٠	٣٥-	٨٠	٤٥		٦,٠٢ مدى التحكم في الاسواق
٣٢	١٣١	٣	٣١	٦	٣٠-	٤٩	١٩		٦,٠٣ كفاءة سياسات مكافحة الاحتكار
١١	١٦	٣	١	٢	٢	٥	٧		٦,٠٤ مدى تأثير الضرائب على تحفيز الاستثمار
٦	٤	٣	٥	٧	٣-	١٦	١٣		٦,٠٥ المعدل الاجمالي للضرائب ٪ للأرباح
١٠٦	١٣١	٩٣	٧٨	٥٧	٢-	٣٢	٣٠		٦,٠٦ عدد اجراءات تأسيس مشروع
٩٥	١١٢	٤٨	٥٠	٣٩	٥-	٣٩	٣٤		٦,٠٧ الزمن اللازم لبدء نشاط تجاري
٢١	١٤٠	٦	٣٧	٣	١٠-	١٣	٣		٦,٠٨ تكلفة السياسة الزراعية
٥٧	١٣١	٤٠	١٨	٢	١٦-	٢٧	١١		٦,٠٩ مدى انتشار القيود على التجارة
٦١	٥٧	٥٩	٥٦	٥٨	٦	٥٤	٦٠		٦,١٠ معدلات التعرفة الجمركية ٪ الجمارك
١٠٦	١٣٧	٥٩	٢٢	١٠	١٦-	٧٩	٦٣		٦,١١ انتشار الملكية الأجنبية
٩٥	١٣٩	٩	١٢	٦	٧-	٢٩	٢٢		٦,١٢ أثر القواعد التجارية على الاستثمار الأجنبي المباشر

س ٢٠١٤	ك ٢٠١٤	ق ٢٠١٤	ب ٢٠١٤	ا ٢٠١٤	التغير	الترتيب لعام ٢٠١٤ من اصل (١٤٤)	الترتيب لعام ٢٠١٣ من اصل (١٤٨)	٣	المجموعات والمؤشرات الرئيسية
٥٤	١٠٠	١١	٣٩	٣	١٣-	٣٢	١٩		٦,١٣ عبء الإجراءات الجمركية على النشاط التجاري
١٢٠	١٣٢	١١٧	٧٣	٢٧	٥	٧١	٧٦		٦,١٤ الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
٦٣	٧٨	٤	٥٢	٦	٢٢-	٤٨	٣٦	٣٣٪	٦,١٥ درجة التجاوب مع العملاء
٥٢	٧٢	٢	٢٥	٩	١٨	٥٩	٤١	جودة الطلب	٦,١٦ درجة وعي المشتريين
٦٤	١١٦	١٠	٢٦	٨	٢٠-	٤٨	٢٨	١٧٪	٧) محور كفاءة سوق العمل
٥٠	٥٦	٥	٢٠	١٠	٩-	٢٥	١٦	٥٠٪	٧,٠١ مدى التعاون بين العامل وصاحب العمل
١٣	٥٦	٥	١٢	٣	٥-	٢٧	٢٢	المرونة	٧,٠٢ المرونة في تحديد الأجور
٥٤	٧٥	٥	٢٠	٨	٤١-	٩١	٥٠		٧,٠٣ اجراءات الفصل والتشغيل
٩٣	١٢٦	١١٠	٨	٨	١	٨	٩		٧,٠٤ تكاليف تسريح العمالة الزائدة
٣٠	٧	٢	١	٣	-	٦	٦		٧,٠٥ تأثير الضرائب على التحفيز للعمل
٢٥	١٠٤	٣	٢٠	٦	٣٠-	٧٠	٤٠	٥٠٪	٧,٠٦ الأجور و الانتاجية
٤٥	١١٢	١٦	٥٣	٢٠	٤-	٣١	٢٧	الكفاءة	٧,٠٧ الاعتماد على الإدارة الكفوءة
٢٢	٦٩	٢	١٨	٦	٥-	٢١	١٦	و	٧,٠٨ القدرة على منع هجرة المواهب
١٧	٥٣	٤	١١	٣	٧-	٢٢	١٥	المواهب	٧,٠٩ القدرة على جذب المواهب
١٤١	١٢٤	١٢٢	١٢٩	١٢٦	٤	١٣٥	١٣٩		٧,١٠ مشاركة المرأة في العمل
٣٠	٧٧	١٣	٣١	١٧	٧-	٢٨	٢١	١٧٪	٨) محور كفاءة الأسواق المالية
٤٨	٦٨	١٣	١٥	٢٢	٨-	٤٧	٣٩	٥٠٪	٨,٠١ توافر الخدمات المالية
٣٠	٥٢	٦	١٥	٢٠	١١-	٢٧	١٦	الكفاءة	٨,٠٢ القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية
١٩	٤٠	٥	٣٦	١٧	٣	٢٠	٢٣		٨,٠٣ التمويل عبر الأسواق المالية المحلية
٢٧	٤٥	١	٨	٣	٣-	٩	٦		٨,٠٤ سهولة الحصول على قروض
٢٧	٦٩	١	١٨	٤	٧-	٢١	١٤		٨,٠٥ توافر راس المال المغامر
١٧	٥٠	٩	٢٨	٢٣	٤-	٢٢	١٨	٥٠٪	٨,٠٦ متانة النظام المصرفي
٣١	٧٦	٧	١٦	١٢	٢-	١٢	١٠	الثقة	٨,٠٧ تشريعات تداول الأوراق المالية
٨٥	١١٣	١١٣	١١٣	٩٦	٥	٩٦	١٠١		٨,٠٨ قوة الحقوق القانونية (للمقرضين والمقرضين)
٤٥	٧٤	٣١	٣٤	٢٤	١-	٥٧	٥٦	١٧٪	٩) محور الجاهزية التكنولوجية
٢٨	٦٧	٢٥	٢٦	٨	-	٥٦	٥٦	٥٠٪	٩,٠١ توفر التقنيات الحديثة
٣١	٦٢	١٢	٣٤	٧	٥-	٥٨	٥٣	الاعتماد	٩,٠٢ الاستيعاب التكنولوجي على مستوى المؤسسات
١٠	١٤١	٦	٣٠	٣	٤-	٥٢	٤٨		٩,٠٣ الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا
٥١	٢٧	١٤	٨	١٠	١٦	٣٣	٤٩	٥٠٪	٩,٠٤ استخدام الافراد للانترنت
٧٣	٩٩	٦٥	٥٣	٦١	٣	٩٢	٩٥	الاستخدام	٩,٠٥ اشتراكات الانترنت في الحزم العريضة (Broad Band)
٥٦	١٠٢	٥٥	٧٤	٥١	٢٨	٦٧	٩٥		٩,٠٦ عرض نطاق الانترنت (Bandwidth)
٤١	م غ	١٧	٥	١١	١	٢١	٢٢		٩,٠٧ اشتراكات الانترنت / ١٠٠ من السكان
٢٠	٦٧	٥٩	٩٩	٤٦	-	٧٣	٧٣	١٧٪	١٠) محور حجم السوق
٢٢	٧٤	٦٤	١٠٧	٥١	-	٧٨	٧٨	٥٠٪ المحلي	١٠,٠١ حجم الاسواق المحلية
١٧	٤٦	٤٠	٧٧	٢٩	٢-	٦٤	٦٢	٥٠٪ الخارجي	١٠,٠٢ حجم الاسواق الخارجية
١٩	٥٩	٥٤	٩٤	٤٩	١-	٧١	٧٠		١٠,٠٣ حجم الناتج المحلي
٤٣	٢٩	٢٤	٢٠	٩	٢-	٢٦	٢٤		١٠,٠٤ الصادرات الى الناتج المحلي

س ٢٠١٤	ك ٢٠١٤	ق ٢٠١٤	ب ٢٠١٤	ا ٢٠١٤	التغير	الترتيب لعام ٢٠١٤ من اصل (١٤٤)	الترتيب لعام ٢٠١٣ من اصل (١٤٨)	٪	المجموعات والمؤشرات الرئيسية
٣٢	٩٥	١٥	٥٥	٣١	١٥	٥٨	٧٣		٣) مجموعة عوامل الابتكار والتطوير
٣٠	٧٦	١٣	٤٥	١٤	٢٤-	٥٦	٣٢	٥٠٪	١١) محور تطور بيئة الأعمال
٢٢	٦٤	١٧	٥٦	١١	٤٤-	٨٤	٤٠		١١,٠١ عدد الموردين المحليين
٦٠	١٠٥	٢٠	٥٦	٢٣	٢٣-	٥٩	٣٦		١١,٠٢ جودة الموردين المحليين
٢٢	٨١	١١	٣٣	٤	١٨-	٥٤	٣٦		١١,٠٣ درجة تطور العناقيد وترابط القطاعات
٤٨	٨٦	٢٣	٦١	٢٥	١٥-	٥٩	٤٤		١١,٠٤ طبيعة الميزة التنافسية
٣١	١٠٤	٩	٥١	١٣	١٤-	٦٣	٤٩		١١,٠٥ درجة اكتمال سلسلة العناقيد
١١	١٥	٢	١٤	٣	١١-	٢١	١٠		١١,٠٦ التحكم بالتوزيع العالمي
٣١	٩٩	١٩	٤٣	٢٧	٩-	٤٦	٣٧		١١,٠٧ درجة تطور العمليات الانتاجية
٤٠	٩٠	١٤	٢٨	٩	٣١-	٨٨	٥٧		١١,٠٨ الكفاءات التسويقية للشركات
٣٠	٣٩	٧	٤٧	١٣	١٣-	٣٧	٢٤		١١,٠٩ قبول تفويض الصلاحيات
٣٣	١١١	١٤	٦٠	٢٤	١٩-	٦٤	٤٥	٥٠٪	١٣) محور الابتكار
٥٥	١٢٩	١٢	٦٥	٢٥	٢٤-	١٠٣	٦١		١٢,٠١ القدرة على الابتكار
٤٤	١٠٣	١٦	١٠٢	٣٠	٢١-	٩٢	٧١		١٢,٠٢ جودة مؤسسات البحث العلمي
٣٧	١٢٠	٨	٨٥	٢٢	٣٠-	٨٧	٤٧		١٢,٠٣ اتفاق الشركات على البحث والتطوير
٣٨	١٠٨	٨	٩٠	٢٢	٢٤-	٦٩	٤٥		١٢,٠٤ التعاون بين الجامعات والشركات في البحث و التطوير
٧	١١٩	١	٢٣	٢	-	١٢	١٢		١٢,٠٥ اقتناء الحكومة للتقنيات المتطورة
٤٧	٧٧	٢	٥٨	٧	٣٠-	٩٢	٧٢		١٢,٠٦ توفر المهندسين والعلماء
٤٤	٧٩	٤٦	٦٩	٤٩	٦-	٧١	٦٥		١٢,٠٧ عدد براءات الاختراع لكل مليون نسمة